

الى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

إلزام بعض المديريات الإقليمية للأساتذة بإجراء الفحص المضاد بعد الاستفادة من رخص طبية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

السيد الوزير المحترم؛

أتقدم إليكم بهذا السؤال الكتابي بخصوص إقدام بعض المديريات الإقليمية التابعة لوزارتكم على إلزام الأساتذات والأساتذة بإجراء الفحص الطبي المضاد بعد استفادتهم من رخص طبية، وهو إجراء يثير حفيظة الأطر الإدارية والتربوية ويطرح تساؤلات عديدة في صفوفهم.

فكما هو معلوم، فإن مسطرة إجراء الفحص المضاد تندرج ضمن التدابير التي يتم تفعيلها عند الاقتضاء، وتبقى خاضعة للسلطة التقديرية لمديري ومديرات المؤسسات التعليمية، باعتبارهم الأقرب ميدانيا إلى الأطر التربوية، والأكثر دراية بظروف اشتغالهم ووضعياتهم الصحية، وبحكم احتكاكهم اليومي بهم، فإنهم الأقدر على التمييز بين الحالات التي تستدعي تفعيل هذا الإجراء وتلك التي لا تستدعيه.

غير أن ما يتم تسجيله في بعض المديريات الإقليمية هو تحويل هذا الإجراء الاستثنائي إلى قاعدة عامة، من خلال فرض الفحص المضاد بشكل تلقائي وواسع، دون مراعاة خصوصية الحالات أو احترام مبدأ التقدير الإداري القريب من الواقع، وهو ما يفهم منه نوع من التشكيك الممنهج في مصداقية الرخص الطبية، ويؤثر سلبا على الثقة المفترضة بين الإدارة والأطر التربوية.

كما أن هذا التوجه يطرح إشكالات مرتبطة باحترام الاختصاصات الإدارية وتوزيعها، ويثقل كاهل الأساتذات والأساتذة بإجراءات إضافية قد تكون غير مبررة في العديد من الحالات، خاصة بالنسبة للحالات المرضية المثبتة بوثائق قانونية.

وعليه، نسألكم السيد الوزير المحترم، عن الأسس القانونية والإدارية التي تعتمد عليها بعض المديريات الإقليمية لفرض الفحص المضاد بشكل تلقائي بعد الرخص الطبية؟

وهل تنوي وزاراتكم إبقاء هذا الإجراء خاضعا للسلطة التقديرية لمديري ومديرات المؤسسات التعليمية أم سيتم تعميمه كإجراء إلزامي جاف ومجحف؟

وما هي التدابير التي ستتخذونها لضمان احترام الاختصاصات الإدارية، وحماية كرامة الأطر التربوية، والحفاظ على مناخ الثقة داخل المؤسسات التعليمية؟

وتفضلوا، السيد الوزير، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

حسن اومريبط